المرصد

عين على الأحداث

الخميس 26 نوفمبر 2020 | 34 صفحة | العدد 141 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

اغتيال حنان البرعصي

استمرار العنف يهدد جهود السلام

جرائم العنف تتواصل في ليبيا..دعوات لانهاء الافلات من العقاب

القيلوشي: تيار «الإخوان» هو المستفيد من اغتيال البرعصي

26

الاشراف: عبدالباسط غبارة ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

تواصل الاغتيالات في ليبيا

خطر يتهدد جهود السلام

مجلة «المرصد»

الفوضى الأمنية التي تشهدها ليبيا منذ العام 2011،تسببت في انتشار العناصر المسلحة في كل أرجاء البلاد وهو ما كان له بالغ التأثير على الأوضاع الامنية التي بالرغم من المحاولات المستمرة لتحسينها الا أنها تبقى متردية في ظل استمرار مسلسل الاغتيالات التي شكلت منذ سنوات مضت معضلة أمنية كبيرة في هذا البلد الممزق بالانقسامات.

في يوم الثلاثاء 11 نوفمبر 2020،كان الليبيون على موعد مع مشهد جديد من مشاهد العنف التي تكرست منذ سنوات في البلاد جراء انتشار السلاح والارهاب،حيث صُدمت الأوساط الليبية والحقوقية باغتيال المحامية والناشطة البارزة حنان البرعصي، برصاص مسلحين في وضح النهار، وسط أحد أكبر شوارع مدينة بنغازي شرقي ليبيا.

وفي تفاصيل الواقعة،قالت مديرية أمن بنغازي: إنّ الجناة حاولوا خطف البرعصي، وأطلقوا عدداً من الأعيرة النارية ما أرداها قتيلة، ثم فرّوا على متن سيارتيْن معتّمتيْن، سالكين أحد الشوارع الفرعية.وأكّدت المديرية، في بيان عبر صفحتها على الفيسبوك: أنّ «التحقيقات جارية بمختلف الأقسام والوحدات، وأنّ أعمال التعقب مستمرة ولن تتوقّف لحين الوصول إلى ضبط الجناة، وتقديمهم إلى العدالة».

وأدان الجيش الوطني الليبي بأشد العبارات اغتيال حنان البرعصي وتقدم بخالص العزاء والمواساة إلى أهلها وذويها.وقال المتحدث الرسمي باسم القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، اللواء أحمد المسماري، إن القائد العام عقد اجتماعاً مطولاً مع رئيس الأركان العامة رئيس اللجنة الأمنية العليا بنغازي الفريق عبدالرازق الناظوري، والمستشار إبراهيم بوشناف وزير الداخلية، حيث شدد القائد العام على ضرورة تكثيف الجهود للقبض على الجناة والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن والمواطن.

وبحسب المسماري، أكد القائد العام للجيش الليبي أن كل الإمكانيات المطلوبة لإنجاز ذلك سوف توضع تحت تصرف الأجهزة الأمنية.وشدد قائد الجيش الليبي

صُدمت الأوساط الليبية والحقوقية باغتيال المحامية والناشطة البارزة حنان البرعصي، برصاص مسلحين في وضح النهار، وسط أحد أكبر شوارع مدينة بنغازي شرقي ليبيا.

أنه لا يوجد أحد فوق القانون أو يدعى أن لديه نفوذ يمكنه من القيام بتجاوزات فكل من يأتى بجرم يهدد أمن الوطن والمواطن يجب القبض عليه ومحاسبته الأمر الذى يسعى إليه كافة أبناء الشعب الليبى ودفع من أجله آلاف الأرواح الزكية، وفقا للبيان.

وتعدّ البرعصي من المؤيدين للجيش الوطني الليبي ودوره في تخليص ليبيا من الإرهابيين، كما تهاجم المرتزقة السوريين والتواجد العسكريّ التركيّ. وبالرغم من ذلك سارعت منصات تابعة لجماعة «الاخوان» وحلفائهم من المليشيات الى توجيه الاتهامات الى الجيش الليبي بتنفيذ عملية الاغتيال، وكثفت الصفحات الموالية للاخوان من نشر الاشاعات بغاية ارباك المشهد في شرق البلاد.

وردا على هذه الشائعات أصدرت مديرية أمن بنغازي بياناً، أكّدت فيه: إنّ هذه الأخبار والإشاعات مغلوطة تماماً.وفنّد مكتب الإعلام الأمني بنغازي الأخبار المتداولة بشأن ما أشيع من أخبار متداولة عبر بعض وسائل الإعلام وبعض صفحات التواصل الاجتماعي، حول وجود جثة بمنطقة الهواري في مدينة بنغازي، مؤكداً أن ما أشيع حول بعض الوقائع هي غير صحيح، وان معدلات الجريمة، لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر.

وقال رئيس المكتب المكلّف،أن «هذه المزاعم التي تداولتها بعض وسائل الإعلام، وبعض صفحات التواصل الاجتماعي، والتي تصطاد في الماء العكر، والداعمة للجماعات الإرهابية، عقب هزيمتها في مدينة بنغازي بفضل قواتنا المسلحة، وهذه الأخبار ما هي إلّا شائعات، الغرض منها إظهار مدينة بنغازي على

شدد قائد الجيش الليبى أنه لا يوجد أحد فوق القانون أو يدعى أن لديه نفوذا يمكنه من القيام بتجاوزات فكل من يأتى بجرم يهدد أمن الوطن والمواطن يجب القبض عليه ومحاسبته الأمر الذى يسعى إليه كافة أبناء الشعب الليبى ودفع من أجله آلاف الأرواح الزكية.

أنّها غير آمنة، وهذه شائعات عكس حقيقة الواقع».وفق ما أوردت وكالة الأنباء الليبية (وال).

ولم يكن استهداف حنان البرعصي الاول من نوعه في ليبيا،فقد تعرّضت عدّة ناشطات ليبيّات للاغتيال في عدّة مدن ليبية، من بينهنّ: الناشطة انتصار الحصائري، عام 2015، في طرابلس، والناشطة سارة الديب، عام 2014، في طرابلس، والناشطة والحقوقية الليبية، سلوى بوقعقيص، عام 2014، في بنغازي، وغيرهنّ.

وعاشت ليبيا منذ 2011 وضعا أمنيا هشا، ساهم في انتشار السلاح وتصاعد عمليات الاغتيال التي إستهدفت شخصيات عامة ورجال قضاء وإعلاميين ورجال دين لكنها تركزت أكثر على استهداف رجال الجيش والشرطة حتى وإن كانوا متقاعدين أو خارج الخدمة.ففي يناير 2014، كشف تقرير صحافي نشرته مؤسسة العين للصحافة والإعلام والدراسات (أجواء البلاد) أن الاغتيالات طالت أكثر من 120 شخصا خلال سنة 2013، كانت ثلاثة أرباعها ضد قيادات أمنية وعسكرية، وحصدت البقية شخصيات مدنية بين سياسية وإعلامية وأئمة خطباء.

وأوضح التقرير الصحافي أن الحجم الأكبر من هذه الاغتيالات وقع بمدينة بنغازي، التي تجاوز فيها عدد الذين قضوا بفعل الاغتيالات 78 حالة. وتم استعمال العبوات الناسفة التي كانت تلصق في أسفل سيارة المستهدف لتنفيذ عمليات الاغتيال، وأطلق الرصاص في اغتيالات أخرى. وتضمنت قائمة المدن الليبية التي شهدت عددا كبيرا من الاغتيالات درنة وسرت وطرابلس وطبرق والعجيلات وسبها.

وتعكس عمليات الإغتيال وغيرها من أشكال الإنتهاكات التي يتعرض لها الليبيون، حالة الإنفلات الأمني التي تعاني منها المدن الليبية في ظل انتشار الميليشيات المسلحة.ويمثل تواصل حالة الفوضى الأمنية والانقسامات بين الفرقاء،كلمة السر،التي تستغلها الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون،في مؤشر واضح على حجم المخاطر والتهديدات التي تستهدف الشرائح الاجتماعية المختلفة للمجتمع الليبي.

ويأتي اغتيال البرعصي في وقت شهد فيه المشهد الليبي انفراجة كبيرة في ظل التوافقات المهمة بين الفرقاء في الاجتماعات العسكرية والسياسية مكثفة خلال الأسابيع الماضية.ويطرح تواصل مسلسل الإغتيالات،الذي يطال الجميع، التساؤلات حول مخاطر انتشار السلاح في ليبيا وفوضى الأوضاع الأمنية ومدى تأثير ذلك على الاستحقاقات السياسية التي ينتظر أن تسفر عنها المشاورات الليبية بهدف انهاء الأزمة المستعصية.

** عاشت ليبيا منذ 2011 وضعا أمنيا هشا، ساهم في انتشار السلاح وتصاعد عمليات الاغتيال التي إستهدفت شخصيات عامة ورجال قضاء وإعلاميين ورجال دين لكنها تركزت أكثر على استهداف رجال الجيش والشرطة.

** يطرح تواصل مسلسل الإغتيالات،الذي يطال الجميع، التساؤلات حول مخاطر انتشار السلاح في ليبيا وفوضى الأوضاع الأمنية ومدى تأثير ذلك على الاستحقاقات السياسية التي ينتظر أن تسفر عنها المشاورات الليبية بهدف انهاء الأزمة المستعصية.

اغتيال حنان البرعصي..

رسالة إرهاب أم رسالة رفض لمسارات الحل السياسي

شريف الزيتوني

الواقع أن حوادث الاغتيالات السياسية، ليست مرتبطة ببلد بعينه. كل دول العام حتى الأكثر تقدّما عرفت حالات اغتيال والتي تكون ضمن تصفية حسابات في السياسة أو في المال وتبقى علامة من علامات الأزمات الأمنية. لكن عندما تكون عادة يتعوّد عليها المجتمع فيعني أن هناك إشكالا كبيرا من الضروري الانتباه إليه باعتباره يعمق المشاكل ويفتح كل بلد على أزمات لا نهاية لها وتكون مؤشرا على انهيار في البنى السياسية

وبالتالي البنى الأمنية بما هي ضمانة لكل استقرار، والحالة الليبية ليست بعيدة عن ذلك في ظل تكرر حالات الاغتيال حتى في إطار الخلافات البسيطة على رأي أو موقف، وما الحادثة التي ذهب ضحيتها المحامية حنان البرعصي إلا سلسلة من سلاسل التصفيات التي أصبحت كثيرة في ليبيا.

اغتيال حنان البرعصي في النهار وأمام العامة، وفي مدينة تعتبر أفضل حالا من بقية مناطق البلاد، يطرح من جديد سؤال الأمن في مختلف مناطق ليبيا. كيف لمدينة تحت سيطرة جيش قوي أن تحصل فيها مثل هذه الأحداث. حتى أكثر تنظيمات الإرهاب تطرفا وعنفا، نجح الجيش في القضاء عليها فلماذا تقع في وجوده هذه الحادثة، ولإمرأة تعتبر مؤيدة له؟ وهنا ربما يطرح سؤال جهة التنفيذ رغم المسالك العديدة التي قفز عليها كثيرون في تحميل المسؤولية، لكن السؤال الجوهري الذي يطرح، لماذا يتم اغتيال البرعصي في هذا التاريخ بالذات ومن المستفيد في ذلك؟ في ظل مؤشرات عن انفراج عام تشهده البلاد على المستويين الأمني والاقتصادي. فمعركة السلاح هدأ صداها منذ أغسطس الماضي، موانئ النفط عادت للنشاط وقفز حجم التصدير إلى أكثر من مليون برميل يوميّا وهو رقم كبير وهام مقارنة بما كان عليه الحال قبل أشهر قليلة. فمن في صالحه أن يغتال محامية معروفة عليها جرأتها تجاه الجميع دون استثناء.

إذا أردنا التوجه نحو المتهم الأقرب، فربما يكون الإرهاب هو الأقرب، فتنظيمات الإسلام السياسي في غالبها تعارض فكرة تموقع المرأة في أي مجال تكون. حنان البرعصي محامية، وأكثر من ذلك ناشطة سياسية لا تخفي حنينها لنظام العقيد معمّر القذافي بل واعتذرت على اللحظات

> حوادث الاغتيالات السياسية، ليست مرتبطة ببلد بعينه. كل دول العام حتى الأكثر تقدّما عرفت حالات اغتيال والتي تكون ضمن تصفية حسابات في السياسة أو في المال وتبقى علامة من علامات الأزمات الأمنية.

التي شاركت فيها في موجه «الربيع العربي»، كما كان موقفها مساندا للجيش في معركة الإرهاب. لكن إبراء الذمة المجاني قد لا يصلح للتبرير. فحنان البرعصي لا تتحرج بانتقاد بعض الممارسات من أشخاص في بنغازي، بل بشكل فيه الكثير من الجرأة والحدة، وهنا يمكن انتظار التحقيقات التي دعت لها القيادة العامة للجيش وتحميل المسؤولية لمن يستحقها.

ليس خاف على أحد أن حجم الخلافات في ليبيا كبير. هناك أطراف بالتأكيد تريد أن تذهب نحو حل للأزمة ولو بتنازلات كبيرة، المهم بالنسبة إليها أن تُطوى سنوات التحارب واقتتال الأشقاء، ويتجه الليبيون نحو مرحلة من الهدوء يمكن البناء عليها في نواة دولة جديدة خطوتها الأولى والأساسية هي الانتخابات لكونها الشكل الأوفضل والمتطور في العمل السياسي، ولكونها الوحيدة الضامنة لشرعية الحكم رغم ما يؤخذ عنها من انزلاقات أساسا في مستوى ممارستها في دول مازالت تتعثر مثل ليبيا.

أما الأطراف الأخرى، فهي التي تعيش بالفوضى، وهذه مثل ما هي موجودة في طرابلس ومدن الغرب الليبي، هي موجودة في مدن الشرق ومن بينها بنغازي التي

> عندما تكون عادة يتعوّد المجتمع على التصفية فيعني أن هناك إشكالا كبيرا من الضروري الانتباه إليه باعتباره يعمق المشاكل ويفتح كل بلد على أزمات لا نهاية لا وتكون مؤشرا على انهيار في البنى السياسية وبالتالي البنى الأمنية بما هي ضمانة لكل استقرار، والحالة الليبية ليست بعيدة عن ذلك في ظل تكرر حالات الاغتيال حتى في إطار الخلافات البسيطة على رأي أو موقف، وما الحادثة التي ذهب ضحيتها المحامية حنان البرعصي إلا سلسلة من سلاسل التصفيات التي أصبحت كثيرة في ليبيا.

وقعت فيها حادثة التصفية. هذه الأطراف تعرف ربما أنها ستفقد نفوذها لو استقر الوضع السياسي، وتعرف أنها ستكون على هامش أي اتفاقات قادمة فمن صالحها أن تخلق نوعا من الفوضى كل مرّة بطريقة، لكن أقساها وأسوءها هو الاغتيال. القتل هو الحالة الوحيدة الضامنة للفوضى، لأن صوت العقل يغيب فيها وتغذي التوترات الاجتماعية في أي مكان تكون. وبالتالي ربما عملية الاغتيال تذهب في هذا الاتجاه، وهذا لن يقدر على تأكيده أو نفيه سوى لجنة التحقيق التي باشر العمل على القضية، التي لم تحرّك ليبيا فحسب، بل إنها جعلت كل القوى والمنظمات الدولية تتحرك منبهة من مثل هذه التجاوزات خاصة على المرأة التي تعتبر الحلقة الأضعف في مستوى التمثيلية السياسية في ليبيا.

وإذا ربطنا بين ما وقع مع البرعصي، وبين الحوارات الجارية في تونس للخروج بحل ناجع ينهي الأزمة الليبية، وفي ظل إشارات إيجابية تخرج من كواليس الاجتماعات، فربما تكون هناك أطراف ليس في صالحها أن تهدأ الأوضاع وتبحث عن أي طريقة لإجهاض التقدّم الحاصل بالعملية السياسية، وهذا إشكال كبير يحمل الجيش مسؤولية كان في غنى عنها وله مشاغل نحو البلد في علاقة بالكثير من القضايا وعلى رأسها قضية الإرهاب التي تبقى هاجسا دائما لليبيين.

ربما يكون هناك إفراط في التفاؤل إذا اعتبر أحد أن اغتيال حنان البرعصي هي نهاية الاغتيالات السياسية، لكن من حق المواطن الليبي أن يحس بعد سنوات عشر من الكوابيس والخوف بقليل من الأمل في استعادة وطن تكالبت أيادٍ كثيرة على تدميره، وربما الأصداء التي تأتي من تونس رغم صعوبة الأوضاع والخلافات العميقة، يمكن أن تفتح صفحة جديدة في تاريخ ليبيا يضمن فيها الجميع حياة هادئة بعيدا عن لغة السلاح والقتل، ويتجه الجميع نحو انتخابات يشارك فيها الجميع دون إقصاء والشعب الليبي بعد ذلك هو الذي يفصل في من يختار.

** اغتيال حنان البرعصي في النهار وأمام العامة، وفي مدينة تعتبر أفضل حالا من بقية مناطق البلاد، يطرح من جديد سؤال الأمن في مختلف مناطق ليبيا. كيف لمدينة تحت سيطرة جيش قوي أن تحصل فيها مثل هذه الأحداث. حتى أكثر تنظيمات الإرهاب تطرفا وعنفا، نجح الجيش في القضاء عليها فلماذا تقع في وجوده هذه الحادثة، ولإمرأة تعتبر مؤيدة له؟.

** إذا ربطنا بين ما وقع مع البرعصي، وبين الحوارات الجارية في تونس للخروج بحل ناجع ينهي الأزمة الليبية، وفي ظل إشارات إيجابية تخرج من كواليس الاجتماعات، فربما تكون هناك أطراف ليس في صالحها أن تهدأ الأوضاع وتبحث عن أي طريقة لإجهاض التقدّم الحاصل بالعملية السياسية، وهذا إشكال كبير يحمل الجيش مسؤولية كان في غنى عنها.

اغتيال «عجوز» برقة

موجة استنكار وإدانة واسعة

رامي التلغ

مازالت رائحة الدماء تسود ليبيا خاصة مع إستمرار مسلسل الإغتيالات الذي تكرسه الفوضي الأمنية التي تشهدها البلاد منذ العام 2011،والتي ساهمت بشكل كبير في تجذر الميليشيات المسلحة والجماعات الارهابية وتواصل أنشطتها الخطيرة.

إذ تشهد ليبيا منذ 2011 موجة تصفيات جسدية بلا توقف خاصة في ظل تعطّل مؤسسات الدولة خاصة عدم قدرتها على الحضور بقوة في الفضاء العام حيث تحوّلت ليبيا أقرب إلى الدولة حيث أن لغة العنف و السلاح و الغلبة هي المسيطرة.

فبعد فترة قصيرة من توقف نزيف التصفيات الجسدية و تفعيل إتفاق وقف إطلاق النار،بدأ سيناريو الاغتيالات بالظهور مُجدداً،حيث اغتال مسلحون مجهولون في مدينة بنغازي شرقي ليبيا المحامية والناشطة الحقوقية حنان البرعصي، حيث أطلقوا نحو 30 رصاصة على أجزاء مختلفة من جسمها وسط المدينة.

من ذلك،أثارت هذه الحادثة ردود فعل واسعة ،حيث أدانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشدة، مقتل المحامية حنان البرعصي التي اغتيلت، في وضح النهار، في بنغازي على يد مسلحين مجهولين، مؤكدة ضرورة تقديم الجناة على الفور إلى العدالة.

وقالت البعثة في بيان، "ندين بشدة مقتل المحامية حنان البرعصي، التي اغتيلت الثلاثاء، في وضح النهار، في بنغازي على يد مسلحين مجهولين".

وتابع البيان أن "فجيعة مقتلها تدلل على التهديدات التي تواجهها المرأة الليبية التي تتجرأ على المجاهرة برأيها".

وأوضح البيان أن "مقتل السيدة البرعصي يعد تذكيراً قوياً لمن في موقع المسؤولية من الليبيين بضرورة وضع خلافاتهم جانباً والتوصل بسرعة إلى حل شامل للأزمة التي طال أمدها من أجل استعادة العدالة والمساءلة وإنهاء الحالة السائدة المتسمة بالإفلات من العقاب".

وعلى تويتر أدانت منظمة العفو الدولية اغتيال المحامية البرعصي مطالبة بفتح تحقيق، واعتبرت أن قتلها يعد "دليلا على المخاطر التي تواجهها النساء في ليبيا اللواتي يقمن بالحديث عن أمور سياسية".

ودعا الاتحاد الأوروبي وبريطانيا السلطات الليبية إلى إجراء تحقيق سريع ومحايد في

بعد فترة قصيرة من توقف نزيف التصفيات الجسدية و تفعيل إتفاق وقف إطلاق النار،بدأ سيناريو الاغتيالات بالظهور مُجدداً،حيث اغتال مسلحون مجهولون في مدينة بنغازي شرقي ليبيا المحامية والناشطة الحقوقية حنان البرعصي.

اغتيال الناشطة والمحامية حنان البرعصي، بمدينة بنغازي، شرقي البلاد.

جاء ذلك وفق بيانين لبعثة الاتحاد الأوروبي في ليبيا، والسفارة البريطانية في البلاد، غداة اغتيال البرعصي برصاص مجهولين في بنغازي.

وطالبت البعثة الأوروبية، في بيان، "السلطات الليبية بالتعجيل لإجراء تحقيق ذي مصداقية في جريمة قتل البرعصي وتقديم الجناة إلى العدالة".

وصنفت جريمة اغتيال البرعصي في إطار "استهداف النشطاء والمحامين وأعضاء المجتمع المدني في ليبيا، بهدف إسكات الأصوات وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والعدالة في البلاد".

وأكدت البعثة "دعمها ووقوفها مع الغالبية الكبيرة من الليبيين الذين يرفضون العنف والإرهاب، ويعارضون الاعتداءات والانتهاكات، ويسعون إلى إدماج المرأة في المجتمع".

من جانبها، أدانت السفارة البريطانية لدى ليبيا اغتيال البرعصي، واصفة إياها بـ"الجريمة المأساوية غير المعقولة".

وقالت السفارة، في بيان: "من اللازم أن يكون هناك تحقيق سريع ومحايد لتعريف المرتكبين. المملكة المتحدة مستعدة لاستخدام العقوبات ضد منتهكي حقوق الإنسان في ليبيا".

داخليًا عرفت العملية تنديدا واسعا حيث وصفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، الجريمة بأنها "أبشع أشكال الإرهاب المسلح لقمع حرية الرأي".وأكدت اللجنة في بيان لها أن جريمة استهداف الناشطة النسائية والمحامية حنان البرعصي، انتهاك صارخ لحرية الرأي والتعبير، وخرقا واضحا للإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي أقر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأكدت اللجنة أن الجريمة عمل شنيع ويمثل أبشع أشكال الإرهاب المسلح لقمع حرية الرأي والتعبير، وحمّلت وزارة الداخلية بالحكومة الليبية المؤقتة، المسؤولية القانونية الكاملة حيال هذه الجريمة البشعة

> دعا الاتحاد الأوروبي وبريطانيا السلطات الليبية إلى إجراء تحقيق سريع ومحايد في اغتيال الناشطة والمحامية حنان البرعصي، بمدينة بنغازي، شرقي البلاد.

والنكراء نظرا للفشل الذريع في حماية المدنيين وممتلكاتهم.وطالبت اللجنة، مكتب النائب العام بفتح تحقيق شامل في واقعة اغتيال البرعصي، وضمان ملاحقة الجناة وتقديمهم للعدالة. كما أكدت النقابة العامة للمحامين في ليبيا، أن اغتيال المحامية والناشطة الحقوقية حنان البرعصي في بنغازي، لن يُسكت صوت المحامين والمدافعين عن حقوق الضعفاء والمقهورين ، وطالبت مكتب النائب العام وعموم السلطة القضائية بكشف الحقيقة وإظهار نتائج التحقيقات ومحاسبة المتورطين وتقديمهم للعدالة ، مشددة على متابعة سير التحقيقات وملاحقة الجناة مهما طال الزمن، معتبرة أن سياسية الترهيب وتكميم الأفواه لن تمس قيد أنملة من عزائم المحامين.

من جانبها،كتبت المحامية إلهام السعودي المعروفة هي أيضا بدفاعها عن حقوق الإنسان، في تغريدة أنه نبأ "مخيف ومروع وتذكير أليم بالواقع على الأرض، وخصوصا بالنسبة للنساء".

بينما قالت حنان صلاح، وهي باحثة في الشؤون الليبية بمنظمة هيومن رايتس ووتش ، "كانت البرعصي تتحدث دون مواربة عن حالات اعتداء واغتصاب مزعومة تعرضت لها نساء في بنغازي وتشير إلى تورط أعضاء في جماعات مسلحة ببنغازي فيها، كما أثارت مزاعم حول احتيال مالي".

من ذلك،وفرت حالة الصراع السياسي الذي تعيشه البلاد و الذي أفرز حالة من التردي الأمني مردها هشاشة الدولة على مدار سنوات فرصة للمجموعات الإرهابية والميليشيات المسلحة لبسط سيطرتها و فرض منطق القوة ما أدى حتما لتوغلها وانتشارها في أنحاء ليبيا.

هذا المشهد من الفوضى و اللادولة تسبب في نزيف دم لا يعرف التوقف في ظل عمليات الاغتيال التي مثلت سمة من سمات المشهد الليبي شأنها في ذلك شأن الهجمات الارهابية والاشتباكات المسلحة والحروب، والتي حصدت جميعها طيلة السنوات الماضية أرواح الآلاف في ليبيا.

> السفارة البريطانية لدى ليبيا: «من اللازم أن يكون هناك تحقيق سريع ومحايد لتعريف المرتكبين. المملكة المتحدة مستعدة لاستخدام العقوبات ضد منتهكي حقوق الإنسان في ليبيا».

شبح الاغتيالات يخيم على التوافقات في ليبيا

عبدالباسط غبارة

تسببت الفوضى الأمنية التي تشهدها ليبيا منذ العام 2011،في انتشار العناصر المسلحة في كل أرجاء البلاد لتصبح لغة العنف والصراعات هي السائدة.ولا يقتصر القتل في ليبيا على الاشتباكات والحروب بل يتعدى ذلك الى عمليات الاغتيال التي تمثل سمة من سمات المشهد الليبي المتردي منذ سنوات جراء غياب سلطة الدولة.

عاد شبح الاغتيالات ليخيم على المشهد الليبي في فترة حساسة تتجه فيها الانظار الى سلسلة الاجتماعات والمشاورات بين الفرقاء الليبيين أملا في التوصل الى تسوية سياسية تنهي حالة الانقسام التي انعكست سلبا على حياة الليبيين،حيث يتصاعد التفاؤل بتحقيق توافق ينهي الأزمة المستعصية عبر حكومة موحدة.

واستهدفت عملية الاغتيال هذه المرة المحامية والناشطة المدنية حنان البرعصي، في مدينة بنغازي.ونقلت وسائل اعلامية عن شهود عيان أن المحامية والناشطة الليبية لقيت مصرعها حين أطلق عليها مسلح النار، ساعة خروجها من أحد المحال التجارية في بنغازي. فيما تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي ، الثلاثاء ،مقطع فيديو يظهر لحظة اغتيال البرعصي في شارع 20 وسط مدينة بنغازي.

وتُعرف حنان البرعصي بقرب مواقفها من الجيش الوطني الليبي، لكنها لا تخفي انتقاداتها لعدد من المسؤولين الكبار في شرق ليبيا تتهمهم بالفساد.وقد سبق أن تعرضت لمحاولة اغتيال، واتهمت مسؤولا في شرق ليبيا بتدبير المحاولة.وفي وقت سابق أعلنت البرعصي في مقطع فيديو أن ابنتها تعرضت لمحاولة اغتيال، متوعدة بالتصدي لمن يقف وراءها.

ولقيت عملية الاغتيال تنديدا واسعا حيث وصفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، الجريمة بأنها «أبشع أشكال الإرهاب المسلح لقمع حرية الرأي».وأكدت اللجنة في بيان لها أن جريمة استهداف الناشطة النسائية والمحامية حنان البرعصي، انتهاك صارخ لحرية الرأي والتعبير، وخرقا واضحا للإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي أقر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأكدت اللجنة أن الجريمة عمل شنيع ويمثل أبشع أشكال الإرهاب المسلح لقمع حرية الرأي والتعبير، وحمّلت وزارة الداخلية بالحكومة الليبية المؤقتة، المسؤولية

تُعرف حنان البرعصي بقرب مواقفها من الجيش الوطني الليبي، لكنها لا تخفي انتقاداتها لعدد من المسؤولين الكبار في شرق ليبيا تتهمهم بالفساد.وقد سبق أن تعرضت لمحاولة اغتيال، واتهمت مسؤولا في شرق ليبيا بتدبير المحاولة.

القانونية الكاملة حيال هذه الجريمة البشعة والنكراء نظرا للفشل الذريع في حماية المدنيين وممتلكاتهم.وطالبت اللجنة، مكتب النائب العام بفتح تحقيق شامل في واقعة اغتيال البرعصي، وضمان ملاحقة الجناة وتقديمهم للعدالة.

ومن جانبها،أدانت بعثات الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد في ليبيا استهداف النشطاء والمحامين وأعضاء المجتمع المدني في البلاد.وأكدت في بيان مشترك أن «الاتّحاد الأوروبي يدعم ويقف جنبا إلى جنب مع الغالبية الكبيرة من الليبيين الذين يرفضون العنف والإرهاب، ويعارضون الاعتداءات والانتهاكات التي تمسّ بحقوق الإنسان، والذين يسعون إلى إدماج المرأة وإشراكها، ويتّحدون في إطار حوار سلمي ووطني».

وأشارت البعثة إلى أن «النشطاء والمحامين وأعضاء المجتمع المدني في ليبيا يتم استهدافهم بهدف إسكات الأصوات التي تعبّر باستقلاليّة».وشددت على أن «تواصل ارتكاب جرائم القتل والخطف وغيرها من الأعمال الإجرامية في ليبيا من شأنه أن يهدد عملية السلام ويقوض مختلف الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والعدالة في البلاد».

وفي سياق متصل، فتح الجيش الليبي، تحقيقات مع مسؤولين أمنيين عقب اغتيال البرعصي، واستدعت قيادة الجيش الليبي، رئيس اللجنة الأمنية العليا بنغازي الكبرى الفريق عبدالرازق الناظوري رئيس الأركان العامة، ووزير الداخلية المستشار إبراهيم بوشناف، ومدير أمن بنغازي عقيد ونيس الشكري.

وأوضح الجيش الليبي، في بيان نشر في صفحة الناطق باسم قوات القيادة العامة اللواء أحمد المسماري على موقع فيسبوك ،ان المشير خليفة حفتر عقد اجتماعا مع رئيس اللجنة الأمنية العليا بنغازي الفريق عبدالرازق الناظوري والسيد إبراهيم بوشناف وزير الداخلية حيث شدد القائد العام على ضرورة تكثيف الجهود للقبض على الجناه والضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن والمواطن.

> بعثات الاتحاد الأوروبي: «تواصل ارتكاب جرائم القتل والخطف وغيرها من الأعمال الإجرامية في ليبيا من شأنه أن يهدد عملية السلام ويقوض مختلف الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والعدالة في البلاد».

وبالرغم من معارضتها لجماعة «الاخوان» وتأييدها للجيش الليبي فان منصات «الاخوان» وصفحاتهم والقنوات الموالية لهم تلقفت خبر اغتيال البرعصي لتكيل الاتهامات للجيش الليبي قبل حتي بدأ التحقيق.وتصاعدت وتيرة التحريض من الجماعة والموالين لها بشكل مكثف أثار تساؤلات كبيرة خاصة وأن جريمة اغتيال البرعصي تأتي بعد حملات تحريضية قادها الصادق الغرياني مفتي ليبيا المعزول الذي طالب بقتل من يؤيدون القيادة العامة للجيش في اعقاب اجتماعات القادة العسكريين الليبيين 5+5 ونجاحهم في التوصل لقرار وقف إطلاق النار الذي ترفضه تركيا، وقيادات المليشيات الموالية لها.

ويشير الكثيرون الى أن عملية الاغتيال جاءت بأيدي الخلايا النائمة التي مازالت تنشط في مدينة بنغازي والتي سبق أن تحركت في عمليات ارهابية منها محاولة تفجير مقابر الهواري واغتيال قيادات أمنية كبرى بينهم رئيس أركان الجيش والمتحدث الرسمي وآخرين عام 2019. ويؤكد هؤلاء أن تحركها في هذا التوقيت هدفه افشال الحوار الليبي في تونس واجهاض جهود السلام التي خطت خطوات كبيرة خلال الفترة الماضية.

وهيأت النزاعات السياسية والتردي الأمني في ظل هشاشة الدولة على مدار سنوات مضت الطريق أمام مجموعات إرهابية وميليشيات مسلحة والتي أدى توغلها وانتشارها في أنحاء ليبيا الى نزيف دم لا يعرف التوقف في ظل عمليات الاغتيال التي مثلت سمة من سمات المشهد الليبي شانها في ذلك شأن الهجمات الارهابية والاشتباكات المسلحة والحروب، والتي حصدت جميعها طيلة السنوات الماضية أرواح الآلاف في ليبيا.

** تصاعدت وتيرة التحريض من جماعة الاخوان والموالين لها بشكل مكثف أثار تساؤلات كبيرة خاصة وأن جريمة اغتيال البرعصي تأتي بعد حملات تحريضية قادها الصادق الغرياني مفتي ليبيا المعزول الذي طالب بقتل من يؤيدون القيادة العامة للجيش.

** يشير الكثيرون الى أن عملية الاغتيال جاءت بأيدي الخلايا النائمة التي مازالت تنشط في مدينة بنغازي والتي سبق أن تحركت في عمليات ارهابية منها محاولة تفجير مقابر الهواري واغتيال قيادات أمنية كبرى بينهم رئيس أركان الجيش والمتحدث الرسمي وآخرين عام 2019.

مسلسل الاغتيالات

إرهـاب يتجدّد

رمزي زائري

في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، اغتيلت المحامية والناشطة الحقوقية الليبية حنان البرعصي، بوابل من الرصاص، في وضح النهار وسط أحد أكبر شوارع مدينة بنغازي، على يدّ عناصر مسلّحة، يستقلون ثلاثة سيارات، حادثة تعيد إلى الأذهان موجة الاغتيالات التي عرفتها المدينة خلال السنوات الماضية، وراح ضحيتها نشطاء وحقيقيون وسياسيون، كما يفتح الستار حول مصير هذه الجرائم التي بقيت غامضة إلى اليوم.

من جديد عاد شبح الاغتيالات الغامضة يخيّم على المشهد الليبي، مع تواتر عمليات العنف والانفلات الأمني، فقبل أيّام من اغتيال المحامية التي شهرت على مواقع التواصل الاجتماعي بـ«عزوز برقة»، حاولت مجموعة مسلحة اختطاف ابنتها حنين إضافة إلى محاولة مسلحين ملثّمين اختطاف عبد الحميد الصافي مستشار رئيس برلمان طبرق، وإعلان هيئة الأوقاف اختطاف رئيس قسم المساجد أيمن الدرسي.

ولم تكن البرعصي وحدها في قائمة الاغتيالات ، ففي 17 يوليو/ تموز 2019، وتحديدا بعد منتصف الليل، اقتحم مسلحون منزل البرلمانية، سهام سرقيوة، في بنغازي، واقتادوها إلى مكان مجهول ،في حين أكدت تقارير إخبارية أن سرقيوة التي طالبت بضرورة حقن الدماء ووقف حرب طرابلس ،قد قُتلت.

وفي 19 مايو/ أيار 2017، قُتل شيخ قبيلة العواقير، أبريّك اللواطي، إحدى أكبر القبائل شرقي ليبيا، إثر انفجار سيارة مفخخة في منطقة «سلوق» وقالت نادين الفارسي، ناشطة حقوقية ومفوضة إعلامية في «تجمع الشرق الليبي»إن «اللواطي كان قد طالب ،بحقوق أبناء قبيلته المنضمين لصفوف قوات الجيش الليبي «.

وفي 25 يونيو/ حزيران 2014 ،اغتال مسلحون ملثمون الحقوقية والمناضلة والسياسية ونائب رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني وأحد مؤسسي منبر المرأة الليبية من أجل السلام وذلك بعد قليل من إدلائها بصوتها في الانتخابات البرلمانية ومنذ ذلك الحين لم يتم تقديم أحد إلى العدالة بتهمة قتلها.

وشاركت المحامية المغدورة قبيل اغتيالها بساعات في الانتخابات التشريعية، ونشرت عبر صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك صورًا وهي تدلي بصوتها في أحد مراكز الاقتراع في بنغازي.

وسجلت مدينة بنغازي ،خلال العام 2018 ،أعلى معدلات جرائم الخطف والاغتيالات ، رغم الترتيبات الأمنية التي تقوم بها الحكومة المؤقتة من أجل تأمين المدينة بعد تحرير الجيش لها وإعلانه تطهيرها بالكامل من كافة الجماعات الإرهابية والإجرامية.

فحسب تقرير صادر عن منظمة التضامن لحقوق الإنسان، فأن بنغازي شهدت سقوط 408 ضحية لعمليات الاعتقال والاغتيال خلال العام الماضي، فيما تجاوز عدد الضحايا 400 مدنيًا ، نتيجة استهداف

> يمثل العام 2014 ذروة عمليات الإغتيال بمدينة بنغازي ،فغالبية الاغتيالات طالت شخصيات عامة أو نشطاء حقوقيين أو إعلاميين، تمت في تلك الفترة. وامتدت الاغتيالات في المنطقة الشرقية لتشمل قيادات عليا في الجيش والمؤسسات الأمنية.

مسجدين في بنغازي خلال شهري يناير وفبراير .

ويمثل العام 2014 ذروة عمليات الإغتيال بمدينة بنغازي ،فغالبية الاغتيالات طالت شخصيات عامة أو نشطاء حقوقيين أو إعلاميين، تمت في تلك الفترة. وامتدت الاغتيالات في المنطقة الشرقية لتشمل قيادات عليا في الجيش والمؤسسات الأمنية، على مدى السنوات الماضية، لإفراغ هاتين المؤسستين من قياداتهما.

وانتهجت الجماعات المسلحة منذ العام 2014 سياسة اغتيال النشطاء، خاصة النساء، من بينهن المحامية والناشطة الحقوقية سلوى بوقعيقيص والعضو السابق في المؤتمر العام عن مدينة درنة فريحة البركاوي وزينب عبد الكريم، زوجة مدير مديرية أمن بنغازي سابقا السيد الدرسي، والصحفية نصيب ميلود كرفانة...

ورصد تقرير لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع ائتلاف المنصة الليبية والذي يضم 11 منظمة حقوقية ليبية، استهداف حوالي 350 ناشطا سياسيا وحقوقيا وإعلاميًا خلال الفترة من العام 2015 وحتى مطلع العام الجاري، بينهم العديد من النساء.

و في السياق أكد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن "كثيرا من الجهات الفاعلة ،سواء حكومية أم غير حكومية، متهمة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطرة للغاية ، ترقى في كثير من الحالات إلى مستوى جرائم حرب".

وتشمل تلك الانتهاكات الموثقة عمليات قتل غير قانونية، إذ تم الإبلاغ عن حالات في مختلف مناطق النزاعات حيث تقوم الجماعات المسلحة بإعدام أشخاص بعدما تعتقلهم أو تختطفهم، لأنها تعتبرهم أعداء لها. وتُدير بعض الجماعات المسلحة مراكز اعتقال في معزل عن سلطة الدولة.

وبناء على تفاقم تلك الظاهرة، أوصى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

انتهجت الجماعات المسلحة منذ العام 2014 سياسة اغتيال النشطاء، خاصة النساء، من بينهن المحامية والناشطة الحقوقية سلوى بوقعيقيص والعضو السابق في المؤتمر العام عن مدينة درنة فريحة البركاوي وزينب عبد الكريم، زوجة مدير مديرية أمن بنغازي سابقا السيد الدرسي، والصحفية نصيب ميلود كرفانة.

باتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة الافلات من العقاب وتعزيز إصلاح القضاء. وأظهر تقرير الأمم المتحدة أن من بين الانتهاكات التي تم رصدها والمستمرة منذ 2014 الهجمات على مناطق مكتظة بالسكان، مثل بنغازي وطرابلس والجنوب الليبي، إضافة إلى انتشار التعذيب والمعاملات السيئة، ومن بينها استخدام الأنابيب البلاستيكية والكوابل الكهربائية والتعليق لفترات طويلة في أوضاع مؤلمة، والحبس الانفرادي والصعق بالكهرباء، والحرمان من الطعام والماء. ونتج عن التعذيب وفاة معتقلين في مراكز الاحتجاز وأيضا في مخافر الشرطة والاستخبارات العسكرية.

واعتبر خبراء أن الرد على الانتقادات المتزايدة لأجهزة الأمن في المنطقة الشرقية، باعتقال النشطاء أو تعنيفهم، يعكس الوصول إلى طريق مسدودة سياسيا، قد تؤول إلى فقدان السيطرة على الوضع في بنغازي، خصوصا إذا ما أقدم السكان على التحرك في الشارع، اقتداء بالسودانيين والجزائريين واللبنانيين.

وينادي نشطاء حقوق الإنسان في ليبيا ،بضرورة إبرام عقد اجتماعي يحترم التنوع ويحتكم لسلطة القانون والتبادل السلمي للسلطة والفصل بين السلطات قائم على إحترام حقوق الانسان ،ووضع حد للإفلات من العقاب ،ووضع اتفاق للقضاء على كافة أشكال العنف والانتهاكات ومعاقبة مرتكبيها محليا أو دوليا .

في المقابل لازال الواقع الليبي ،يسير نحو التعقيد بالإفلات من العقاب وتردي الوضع الأمني والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بسبب المساومات السلطوية وانتشار السلاح والمليشيات وتحجيم القضاء وتداخل السلطات والفساد وقبلها التنظيمات الإرهابية.

كما يؤكد خبراء أن التدخل والتمويل الخارجي للميليشيات والعناصر المسلّحة ،من قبل قطر وتركيا وبعض الدول الأوروبية ،فاقم من أزمة حقوق الإنسان الليبي وأزمة الدولة الليبية.

> رصد تقرير لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع ائتلاف المنصة الليبية والذي يضم 11 منظمة حقوقية ليبية، استهداف حوالي 350 ناشطا سياسيا وحقوقيا وإعلاميًا خلال الفترة من العام 2015 وحتى مطلع العام الجاري، بينهم العديد من النساء.

جرائم العنف تتواصل في ليبيا

دعوات لانهاء الافلات من العقاب

نجاة فقيري

أكدت تقارير عالمية ومحلية كثيرة فشل ليبيا في إرساء سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين مع انحدار البلاد إلى مزيد من الفوضى منذ سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي ، حيث أن قدرة الحكومة على إخضاع مئات بل و آلاف الميليشيات المسلحة التي تم تحشيدها من الخارج و الداخل، محدودة. فالمليشيات تنتهك كل المواثيق وتتصرف خارج سيطرة الدولة ما يتوجب على ليبيا وضع حد لهذا الإنفلات والمضي قدما لإصلاح القوانين القمعية التي تنتهك حقوق الإنسان بأبشع الطرق وتعرقل نجاح التحول الديمقراطي في البلاد.

في العام 2014، قالت سارة ليا ويتسن ، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «بعد كل ما عاناه الليبيون ، أقل ما يمكن للحكومة الجديدة فعله هو إصلاح القوانين المسيئة «مضيفة أنه «على الرغم من أن السلطات تشعر بالعجز عن نزع سلاح الميليشيات العنيفة ، إلا أن بإمكانها المضي قدما في إصلاح نظام العدالة ، وتعزيز الجيش والشرطة ، وإنهاء إفلات الميليشيات القاتلة من العقاب. « فيما شدد ريتشارد ديكر، مدير برنامج العدالة الدولية في هيومن رايتس ووتش على أنه «يتعين على أعضاء مجلس الأمن أن يوضحوا ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب في ليبيا، فقد كان إغضاء الطرف عن العدالة هو الدافع الأساسي وراء انعدام الاستقرار الحالي في البلاد».

كما دعت هيومن رايتس ووتش الحكومة حينها بعد تقرير مفصل عن إنتهاك الحريات في ليبيا، إلى التحرك الفوري لإصلاح «المواد المعيبة «بشدة من قانون العقوبات الليبي والقوانين الأخرى التي تقييد حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات ، والتميز ضد النساء وغيرها.

لكن و في نوفمبر 2020 لم يتغير شئ من تلك القوانين و ان عدل بعضها فإنه لم يتعدى كونها حبرا على ورق و أصبح الإفلات من العقاب مبررا لارتكاب المزيد من الجرائم و التجاوزات. فبعد الحادثة الأليمة التي هزت شوارع بنغازي و المتمثلة في اغتيال المحامية والناشطة البارزة حنان البرعصي بوابل من الرصاص ،في وضح النهار،وسط أحد أكبر شوارع مدينة بنغازي بالشرق الليبي، تصاعد غضب الناشطين و

> المليشيات تنتهك كل المواثيق وتتصرف خارج سيطرة الدولة ما يتوجب على ليبيا وضع حد لهذا الإنفلات والمضي قدما لإصلاح القوانين القمعية التي تنتهك حقوق الإنسان بأبشع الطرق وتعرقل نجاح التحول الديمقراطي في البلاد.

المنظمات المحلية و الدولية و أشعلت الواقعة نيران الخوف من ليبيا الفوضى في مرحلة الإنتقال نحو الاستقرار..فهل شملت هدنة وقف إطلاق النار الأطراف المتحاربة و تناست الناشطين و المواطنين الليبيين ؟

لقد مثلت الإعتداءات تجاه المرأة و تضييق حرياتهم أبرز بنود الإنتهاكات المتواصلة، على غرار الرجال، فبعد الناشطة الحقوقية سلوى بوقعيقيص التي اغتيلت في جوان 2014 برصاصة في الرأس في منزلها بمدينة بنغازي الليبية، والناشطة فريحة البركاوي العضو المستقيل من البرلمان الليبي التي اغتيلت بعد بوقعيقيص بشهر، ثم حادثة اختطاف عضو مجلس النواب سهام سرقيوة من منزلها واقتيادها إلى مكان مجهول في يوليو 2017 و غيرهن مثل مقبولة بالحاسي والدة لاعب نادي النصر الليبي أحمد الحاسي، التي اختطفت من وسط بيتها في بنغازي في وضح النهار و قصص كثيرة لانتهاكات شنيعة شملت أيضا قوات عليا و شخصيات أمنية، لم تجد قانونا و لا قوة تردعها.

اغتيال الناشطة والحقوقية حنان البرعصي يمكن أن يكون تواصل لهذه السلسلة من الإغتيالات والإختطاف ثم الإفلات من العقاب، وربما يكون شرارة لتحرك جدي نحو إنهاء هذه الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البلاد. وقد تعالت الأصوات المندد باغتيال البرعصي و الداعية لوضع حد للإفلات من العقاب خاصة في هذه المرحلة الجديدة التي تعيشها ليبيا والتي تقدمت فيها خطوات كثيرة نحو 'ليبيا السلام.'

شهدت حادثة اغتيال البرعصي استنكارا واسعا، محليا و دوليا، حيث أدانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشدة مقتل المحامية حنان البرعصي،

> هيومن رايتس ووتش:» على الرغم من أن السلطات تشعر بالعجز عن نزع سلاح الميليشيات العنيفة ، إلا أن بإمكانها المضي قدما في إصلاح نظام العدالة ، وتعزيز الجيش والشرطة ، وإنهاء إفلات الميليشيات القاتلة من العقاب».

مفيدة أنها اغتيلت في وضح النهار في بنغازي على يد مسلحين مجهولين، مشيرة إلى أن البرعصي، كانت من أشد المجاهرين بانتقاد الفساد وإساءة استخدام السلطة وانتهاكات حقوق الإنسان. وأشارت البعثة، في بيان إعلامي أن فاجعة مقتل البرعصي، تؤكد ثانية على التهديدات التي تواجهها المرأة الليبية، موضحة أن السلطات المختصة في شرق ليبيا تعهدت بالشروع في تحقيق سريع وشامل في مقتلها، داعية إلى تقديم الجناة إلى العدالة فورا. واعتبرت البعثة أن مقتل البرعصي يعد تذكيرا قويا لمن في موقع المسؤولية من الليبيين بضرورة وضع خلافاتهم جانبا، والتوصل بسرعة إلى حل شامل للأزمة التي طال أمدها من أجل استعادة العدالة والمساءلة وإنهاء الحالة السائدة المتسمة بالإفلات من العقاب.

وأدانت الولايات المتحدة الأمريكية عبر سفارتها لدى ليبيا، اغتيال المحامية حنان البرعصي، في بنغازي، مفيدة أنها سعت بهمة ونشاط لمحاربة الفساد في ليبيا، وأعربت السفارة، في بيان عبر موقعها الرسمي،عن قلقها البالغ إزاء مقتل البرعصي، مؤكدة أنه لا ينبغي التسامح مع إسكات أصوات النشطاء السلميين، مجددة التزامها القوي بالسماح لجميع الليبيين، بمن فيهم النساء والشباب بالتعبير عن آرائهم فيما يتعلق بمستقبل بلدهم.

كما أفادت باحثة بمنظمة هيومن رايتس ووتش أنها «جريمة تذكرها بجرائم مماثلة لم يعاقب عليها أحد، وأن على السلطات في الشرق، محاسبة الجناة.» وأدانت السفارة الكندية في ليبيا بدورها ، اغتيال حنان البرعصي ، داعية إلى ضرورة التوحد لإنهاء الخلاف و«الإفلات من العقاب». فيما اعتبرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا أن ملف مكافحة الإفلات من العقاب يعد من أبرز الملفات والقضايا الرئيسية بالبلاد.

وتعليقا على الحادث ، دون وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا في تغريدة على موقع تويتر، «اغتيال المدافعين عن حقوق الإنسان والأصوات الحرة جريمة شنعاء ويعكس الإصرار على إرساء الاستبداد»، مضيفا أنها « محاولة يائسة لدفن الأمل في إقامة دولة ديمقراطية " حسب نص التدوينة. إضافة إلى شخصيات عديدة أخرى و منظمات حقوقية و مدنية و دول كثيرة أدانت بصوت عال اغتيال البرعصي الذي لم يكن البداية و لربما لا يكون النهاية في بلد يبحث عن مخرج سلمي بين سراديب شاقة من الحروب والصراعات والأزمات.

وسط مخاوف كثيرة و تقدم«إيجابي حذر» للمشاورات الليبية التي « توجت» في تونس بالإتفاق على نقاط عبور هامة نحو مرحلة قادمة من أجل « ليبيا جديدة»، تشهد الساحة الوطنية الليبية انتهاكات صارخة على مستويات عدة بداية بمواصلة التحشيد العسكري و تجنيد المرتزقة و المليشيات إلى إبرام الإتفاقيات، ثم الإغتيالات الصارخة في وضح النهار وسط صولات و جولات للمليشيات التي لم تجد قانونا رادعا و لا سلطات نافذة متحدة تكبح جماح فسادهم، حيث أن ارتفاع منسوب هذه الإنتهاكات و إفلاتها من العقاب يمكن أن يمثل العقدة الضعيفة في حبال الآمال التي يعلقها الليبيون على مستقبل المشاورات و الإتفاقيات الحاصلة بين الفرقاء إلى حدود اللحظة،لكن رصاصة واحدة «فالتة» من قوالب الردع و العقوبات المنعدمة يمكن أن تجهض ما تحرزه الأزمة الليبية من تقدم نحو الحل.

** تعالت الأصوات المنددة باغتيال البرعصي والداعية لوضع حد للإفلات من العقاب خاصة في هذه المرحلة الجديدة التي تعيشها ليبيا والتي تقدمت فيها خطوات كثيرة نحو «ليبيا السلام».

** اعتبرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا أن ملف مكافحة الإفلات من العقاب يعد من أبرز الملفات والقضايا الرئيسية بالبلاد.

القيلوشي

تيار الإخوان هو المستفيد من اغتيال البرعصي

تقرير/ سوزان الغيطاني

اعتبر عضو مجلس قبائل وأعيان ليبيا المستشار مفتاح القيلوشي أن تيار الإخوان هو المستفيد من اغتيال المحامية والناشطة الليبية حنان البرعصي في مدينة بنغازي.

وبين القيلوشي في مقابلة مع صحيفة المرصد أن غالبية جرائم القتل والتصفيات في ليبيا تكون من تدبير جماعة «الإخوان» عبر جناحها العسكري بهدف ضرب استقرار المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الليبي

إلى نص الحوار:

في أي سياق قرأت غتيال البرعصي؟

لا شك أن أغلب جرائم القتل والتصفيات تكون من تدبير تيار الإخوان عبر جناحهم العسكري من انصار الشريعة وشوري بنغازي وشورى درنة والجماعة الليبية المقاتلة وعناصر داعش وذلك بهدف ضرب استقرار المنطقة الشرقية والجنوبية وتحديدا المناطق الخاضعة لسيطرة وحماية قوات الجيش والدليل على ذلك أننا شهدنا خلال السنوات الماضية حملات اغتيال استهدفت محامين ونشطاء وسياسيين والخطباء والأئمة المعتدلين والعسكريين ورجال الأمن وشيوخ القبائل فكل من يعارض التنظيمات الإرهابية هو مستهدف خاصة إذا كان مؤثرا في الرأي العام.

وماذا بشأن البرعصي؟

البرعصي ناشطة تظهر في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتجهر بانتقاداتها للأوضاع وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع آراءها وطريقتها فلا يمكن لعاقل أن يفكر في تصفيتها بهذه الطريقة

كيف قرأت توقيت اغتيال البرعصي بالتزامن مع الحوارات السياسية والعسكرية الليبية؟

المستفيد من اغتيال البرعصي هو تنظيم الإخوان والمتحالفين معه لضرب استقرار المنطقة الشرقية خاصة بعد ما ضاق الخناق عليهم في الحوارات السياسية التي تخوضها مختلف الأطراف الليبية وتوحيد رجال القوات المسلحة في لجنة 5+5 العسكرية والتوصل لحلول واتفاقات جيدة لصالح الوطن والمواطن

برأيك إلى أي مدى كانت ردود الفعل بمستوى الحدث؟

ردود الفعل كانت داعمة للضحية من خلال مواقف كلا من القيادة العامة للجيش ووزارة الداخلية والحكومة الليبية كما أن مديرية أمن بنغازي فتحت تحقيقا في الواقعة ونشرت صورا للملثمين الذين حاولوا خطف البرعصي ثم أطلقوا عليها النار فأردوها قتيلة

> أغلب جرائم القتل والتصفيات تكون من تدبير تيار الإخوان عبر جناحهم العسكري من انصار الشريعة وشوري بنغازي وشورى درنة والجماعة الليبية المقاتلة وعناصر داعش وذلك بهدف ضرب استقرار المنطقة الشرقية والجنوبية.

إلى أي مدى يمكن ربط عملية الاغتيال مع الدعوات التحريضية الأخيرة للصادق الغرياني من تركيا؟

الدعوات التحريضية عادة ما يقف ورائها مفتي طرابلس الصادق

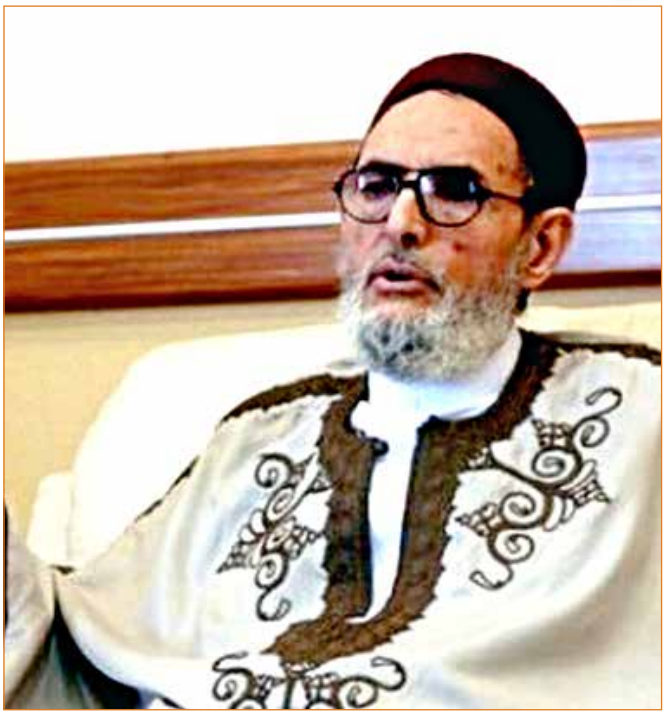

الغرياني الذي يعتبرونه مرشدا لهم.

إلى أي مدى يمكن الحديث عن استحقاقات سياسية قادمة مع استمرار الفوضى الأمنية في ليبيا؟

لا أعتقد أن الأوضاع في ليبيا ستتحسن ولن تنجح الحوارات السياسية ولن يتم إجراء انتخابات في ليبيا مادامت جماعة الإخوان تواصل سيطرتها على مفاصل الدولة في العاصمة طرابلس حيث تستحوذ على مصادر القوة والمال من مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وشركات الاستثمار بالإضافة إلى قطع السلاح المنتشرة في ليبيا

برأيك ما السيناريو الأمني المقبل بليبيا؟

استقرار ليبيا مرهون بسيطرة القوات المسلحة وعناصر الأمن والشرطة على كامل البلاد ثم حصر وجمع الأسلحة والقضاء على الإرهابيين وإخراج المرتزقة وطرد المستعمر التركي الذي يواصل محاولاته للسيطرة على المنطقة الغربية بالكامل ويسعى لزعزعة الأمن في المنطقة الوسطى والجنوبية وصولا للمنطقة الشرقية وأن يتعدى الخط الأحمر الذي رسمه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (سرت الجفرة) وأعتقد أن قيام شخصيات من قطر وتركيا بزيارة مصراتة تصب في إطار مواصلتهم زرع سمومهم ومحاولة السيطرة على ليبيا وذلك ليس بهدف ليبيا فقط وإنما المنطقة بأكملها من تونس والجزائر ومصر

** المستفيد من اغتيال البرعصي هو تنظيم الإخوان والمتحالفين معه لضرب استقرار المنطقة الشرقية خاصة بعدما ضاق الخناق عليهم في الحوارات السياسية التي تخوضها مختلف الأطراف الليبية.

** لن تنجح الحوارات السياسية ولن يتم إجراء انتخابات في ليبيا مادامت جماعة الإخوان تواصل سيطرتها على مفاصل الدولة في العاصمة طرابلس حيث تستحوذ على مصادر القوة والمال .

الشريف

لابد من إنهاء حالة الافلات من العقاب

حوار/ همسة يونس

أكد مدير مركز دلباك للبحوث والدراسات المعاصرة د . محمد ابوراس الشريف، أن حرية الرأي في ليبيا ليست بالمستوى، وهي دون الحد الأدنى من الحرية وذلك بسبب وجود الاختلافات والانقسام إلى معسكرات.

وعن قضية اغتيال حنان البرعصي «عزوز برقة»، قال الشريف إن: «قضية اغتيالها البرعصي الآن في أيدي الجهات المختصة وهي وزارة الداخلية والتي بدأت في ملاحقة الجناة والجميع ينتظر في النتائج من بعدها يمكن التقييم».

ولمزيد من التفاصيل كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع المحلل السياسي محمد أبوراس الشريف، وإلى نص الحوار:

بداية كيف تقيم الوضع الأمني في ليبيا عامة وخاصة في مدن الشرق؟

الوضع في ليبيا عامة فهو الآن يعد نسبيا مستقرا، ولكن هناك خروقات أمنية لاشك في ذلك، ومستوى الخروقات يختلف من بقعة جغرافية إلى بقعة جغرافية أخرى فالمنطقة الغربية مثلا مستقرة الا إذا تم استثناء العاصمة وليست كل الأماكن في العاصمة، حيث نجد هناك عمليات كالاختطاف والحرابة والسرقة وغيرها من أشكال الجريمة والتي كثيرا ما تمارس من قبل المجموعات المسلحة وقد شاهدنا مثال على ذلك عملية خطف واعتقال رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد بعيو إذا لازلت المليشيات لديها أيدي طولية في العاصمة.

أما الوضع الأمني في شرق ليبيا شهد تحسنا ملموسا خلال السنوات الماضية، وهذا ما يتناوله الشارع واعتقد أن أغلب الأجهزة الأمنية بدأت تمارس في اختصاصاتها ومهامها الموكلة لها بحسب القانون، ولو أعطيت درجة من 10 سوف أعطيها 8 من 10.

إلى أي مدى يمكن وصف حرية الرأي في ليبيا؟

حرية الرأي في ليبيا ليست بالمستوى، وهي دون الحد الأدنى من الحرية وذلك بسبب وجود الاختلافات والانقسام إلى معسكرات، وكل معسكر يدافع عن مشروعة ويقاتل من أجله فمن الصعب هنا تقييم حرية الرأي بشكل محايد ودون انحياز لطرف على الآخر.

هل تشير واقعة اغتيال حنان البرعصي على وجود انفلات أمني ؟ أم أن المقصود هو خلق هذه الصورة؟

قضية حنان البرعصي الآن في أيدي الجهات المختصة وهي وزارة الداخلية

> ** الوضع الأمني في شرق ليبيا شهد تحسنا ملموسا خلال السنوات الماضية، وهذا ما يتناوله الشارع واعتقد أن أغلب الأجهزة الأمنية بدأت تمارس في اختصاصاتها ومهامها الموكلة لها بحسب القانون.
>
> ** قضية حنان البرعصي الآن في أيدي الجهات المختصة وهي وزارة الداخلية والتي عبرت عن ملاحقة الجناة والجميع ينتظر في النتائج من بعدها يمكن التقييم.

والتي عبرت عن ملاحقة الجناة والجميع ينتظر في النتائج من بعدها يمكن التقييم.

برأيك هل اغتيال البرعصي جاء نتيجة ما تسمى بحالة الإفلات من العقاب المنتشرة في ليبيا؟

حالة الافلات من العقاب هي أمر موجود منذ سنوات في ليبيا، ولابد من إنهائها، ولكن هذا لا يعني قفل القضية فالقضايا الجنائية لا تموت طال الزمان أو قصر.

كيف يمكن إنهاء حالة الإفلات من العقاب في ليبيا؟

يتم إنهاء حالة الافلات من العقاب من خلال احتكار الدولة أو بالأحرى مؤسسات الدولة للقوة التي منحها القانون لتلك المؤسسات، وأيضا سحب السلاح لإنفاذ القانون لصالح الدولة ومؤسساته الشرطية والأمنية والقضائية.

برأيك.. هل اغتيال البرعصي عملية أمنية أم سياسية؟

عملية الاغتيال جنائية، وقد يكون وراءها أهداف سياسية من أجل خلط الأوراق أو ما شابه ذلك وهذا احتمال وارد، والحقيقة نحن ننتظر في نتائج التحقيقات لكي نعلق أكثر ونكون ملمين بالقضية ومنصفين من كل جوانبه ولكي لا نكون متسارعين في إطلاق التهم هنا وهناك.

حالة الافلات من العقاب هي أمر موجود منذ سنوات في ليبيا، ولابد من إنهائها، ولكن هذا لا يعني قفل القضية فالقضايا الجنائية لا تموت طال الزمان أوقصر.

كاريكاتير

محمد قجوم